

اتجاهات الإعلاميين الأردنيين نحو الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن النموذج

الاجتماعي

تاريخ الاستلام: 2015/3/16 تاريخ القبول: 2015/8/24

خالد هيلات (*)

الملخص

تهدف الدراسة التعرف إلى اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن مفاهيم النموذج الاجتماعي، وعلاقة تلك الاتجاهات بدرجة الممارسة الإعلامية المتعلقة بموضوعات الإعاقة، والعوامل الديمغرافية والإعلامية لمفردات عينة الدراسة من خلال استطلاع آراء الإعلاميين واتجاهاتهم نحو الأشخاص المعوقين، وتم استخدام منهج المسح. وتكوّن مجتمع الدراسة من الصحفيين والإعلاميين الأردنيين أعضاء نقابة الصحفيين، واعتمد الباحث على (الاستبانة) أداة للبحث، وبلغ عدد أفراد العينة (212) مفردة.

(*) وكالة الأنباء الأردنية بترا / عمان / الأردن.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الإعلاميين الأردنيين يحملون اتجاهات إيجابية نحو الأشخاص المعوقين، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغيرات الدراسة باستثناء متغيري الحالة الاجتماعية والخبرة على مقياس الاتجاهات الكلي. كما بينت النتائج أن المتوسطات الحسابية للإعلام المكتوب والمقروء، وللعاملين في القطاع الحكومي أعلى منها للإعلام المرئي والمسموع، والإعلام المملوك للقطاع الخاص، وكشفت عن وجود علاقة طردية بين الممارسة الإعلامية والدرجة الكلية على مقياس الاتجاهات. (اتجاهات، الإعلاميين ، الإعاقة، الممارسة الإعلامية، النموذج الاجتماعي، الطبي)

Abstract

The goal of this study is to identify trends of Jordanian journalists towards persons with disabilities within social model concepts, and the relationship of these trends with the level of media practice on disability subjects, demographic and media factors of the study through polling journalists' attitudes towards the disabled. The survey methodology was used in the study which targets journalists and media people, who are members of the Jordan Press Association. The number of the respondents was(212) , as the researcher relied on a questionnaire for there search.

The study results showed that Jordanian journalists hold positive attitudes towards people with disabilities and it showed differences attributed to the variables of the study, except for variables of marital status and experience on the trends scale. The results also showed that print media and civil service employees have higher averages than the audio-visual media and media outlets owned by the private sector, and also revealed a contradiction between media practice and the overall trend scale.

Key words: trends, Jordanian journalists, disabilities, social model

المقدمة :-

شهد قطاع الإعاقة في الأردن اهتماماً متزايداً منذ عام 2007، وبخاصة بعد إقرار الإستراتيجية الوطنية للإعاقة، وإصدار قانون حقوق الأشخاص المعوقين، وتأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين (الأعلى للمعوقين، 2007، ص13)، وأقرت التشريعات المتعلقة بالإعاقة محاور خاصة بالإعلام والتوعية بهدف التأثير في اتجاهات أفراد المجتمع نحو الإعاقة، بما يؤدي إلى تبني وجهة نظر إيجابية تسهم في دمج الأشخاص المعوقين في المجتمع؛ إذ يعد الإعلام الوسيلة الأكثر انتشاراً والأوسع تداولاً بين الناس، ويدخل في أدق تفاصيل الحياة، ويؤثر في حياة الأفراد بما يمس السلوكيات وصولاً للتأثير في اتجاهاتهم وسلوكياتهم نحو مختلف الموضوعات، لكن قضايا الأشخاص المعوقين في الأردن لم تحظ بالاهتمام الكافي، لاسيما ما يتعلق باتجاهات الإعلاميين نحو الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتأتي أهمية معرفة الاتجاهات نحو الأشخاص المعوقين كونها تمكن من معرفة النتائج والآثار المترتبة عليها، فالاتجاهات الإيجابية يترتب عليها القبول النفسي والاجتماعي لذوي الإعاقة، ودمجهم في المجتمع، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم، كما تؤدي إلى قبولهم بوصفهم جزءاً من التنوع البشري، وبخاصة أنهم يشكلون نحو (10 إلى 15) بالمائة من سكان أي مجتمع (أبو صالح، 2012، ص2)، في

حين يترتب على الاتجاهات السلبية رفض الأشخاص المعوقين، وعزلهم، مما يولد لديهم شعورا بالرفض فيتحول الشخص المعوق إلى إنسان عاجز وعالة على المجتمع (عبدالله، 1993، ص 27).

واختلفت النظرة للإعاقة، وتباينت الاتجاهات المجتمعية نحوها، سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، وتبعاً لذلك اختلفت النظرة للأشخاص المعوقين، والخدمات المقدمة لهم، لكنها اتسمت منذ القدم بطابع غير إنساني، فعانى المعوقون نتيجة الخوف والجهل، وكانت معاملتهم تتم بصورة سيئة كالضرب، والاحتقار، وكان يُنظر لهم على أنهم فئة لا تستحق العيش وفق قاعدة البقاء للأصلح، وكان التشخيص يرد إلى أمور تتعلق بتقمص الجن لبعض الأجساد أو حلول لعنة الآلهة عليهم، ومن ثم ينبغي التخلص منهم لفك السحر، وطرده الأرواح الشريرة (ألقذافي، 1988، ص15). ودعت الديانات السماوية للاهتمام بالأشخاص المعوقين والإحسان إليهم، وتغيرت المعتقدات السلبية تجاههم، لكن مع بدايات العصور الوسطى عادت النظرة السلبية وبخاصة في المجتمعات الأوروبية نحوهم، وأصبحوا يستخدمون كأدوات للتسلية والضحك، وتم وصمهم بتسميات مختلفة (طعيمة وآخرون، 1984، ص11)، إلى أن جاء الاهتمام الحديث بالإعاقة والمعوقين والعمل على دمجهم بالمجتمع (اشتوي، 2007، ص 2).

ومع ظهور الثورات التي تنادي بحقوق الإنسان كالثورتين الفرنسية، والأمريكية بدأ الاهتمام بالمعوقين، وتطوير الخدمات المقدمة لهم (الشخص، 2001، ص77)، ويمكن القول إن الإعاقة مرت من المنظور التاريخي بخمس مراحل اتسمت الأولى بالقمع والإهمال والنظرة الدونية، واتسمت الثانية بتدخل الخرافات في النظرة للمعوقين ووصمهم بالأشرار، في حين اتسمت الثالثة بارتباط رعايتهم بالمستوى الاقتصادي والطبقي، أما المرحلة الرابعة فارتبطت بعصر التنوير والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأخيراً المرحلة الخامسة وجاءت بعد انعقاد المؤتمر الثاني حول التشريعات المتعلقة بالمعاقين عام 1978، واعتبار عام 1981 العام الدولي للمعاقين (سرحان، 2006، ص16).

وتمر العلاقة بين الإعاقة والمجتمع من خلال الإعلام، فلا يمكن دراسة اتجاهات الأفراد نحو الإعاقة دون المرور بالإعلام لدوره في التأثير على تلك الاتجاهات، ومن ثم فإن الاتجاهات التي تترسخ في أذهان الناس هي نتاج لما تبثه وسائل الإعلام (زهرا، 1982، ص145)، وتعد اتجاهات الإعلاميين نحو الأشخاص المعوقين ذات أهمية بالغة، وينعكس أثرها على تخطيط البرامج الإعلامية والتوعوية (المطيري، وعبد الله، 2014، ص7)، إضافة للعلاقة بين تلك الاتجاهات وما ينشره الإعلام من

موضوعات، والتأثير على الممارسة الإعلامية المتعلقة بقضايا الإعاقة، وبخاصة أن مؤسسات الإعاقة تسعى لاستقطاب الإعلاميين للتوعية بقضايا الإعاقة. وأجرى **القرني (2007)** دراسة بعنوان "اتجاهات الإعلاميين السعوديين نحو ذوي الاحتياجات الخاصة دراسة مسحية عن الصورة والاهتمامات في وسائل الإعلام السعودية"، بهدف معرفة اتجاهات الإعلاميين السعوديين نحو الأشخاص المعوقين وعلاقتها بالصورة التي ترسمها وسائل الإعلام لهم، وأجريت الدراسة على عينة من 141 فرداً، وأشارت نتائجها إلى أن الإعلاميين السعوديين يحملون اتجاهات إيجابية نحو الأشخاص المعوقين، وأن صورة المعوقين الإعلامية تتسم بالإيجابية، وأن اهتمام وسائل الإعلام بالمعوقين محدود.

وقد ظهر اتجاهان نحو الأشخاص المعوقين، الأول يرى أنهم فئة أساسية في المجتمع، لها من الحقوق وعليها من الواجبات ما لغيرهم، ويجب دمجهم في المجتمع، وتبنى الاتجاه الثاني: نظرة سلبية اتخذت نمطين هما الأول: النظرة الدونية والرفض، والثاني: الحماية الزائدة والشفقة والرعاية، علاوة على أن بعض أفراد المجتمع وبالذات أسر المعوقين ينظرون إليهم على أنهم فئة تجلب الخجل وهو ما يسمى بالخجل الاجتماعي (السيد، 2007، ص4)، لذلك ظهرت الحاجة إلى التشريعات التي تضمن تعديل الاتجاهات السلبية نحوهم، وتسهيل دمجهم في المجتمع

(التركي، 2013، ص3)، وفي عام 2006، اعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الأمم المتحدة، 2013)، فشكلت تحولاً في النظرة إلى الإعاقة من كونها شأنًا يتعلق بالرعاية الاجتماعية إلى مسألة من مسائل حقوق الإنسان.

وبينت نتائج دراسة **طشطوش والخزاعلة (2011)** التي أجريت على عينة من (532) طالباً، للتعرف إلى اتجاهات طلاب كليتي اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم نحو المعوقين، أن الطلبة يحملون اتجاهات إيجابية نحو المعوقين، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهاتهم تعزى لمتغير المستوى الدراسي، لكن لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لصلتهم بالمعوقين، وأجرى **تشن Chen (2002)** دراسة بعنوان "الاتجاهات نحو الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع نحو الزواج مقارنة بين الكليات الأمريكية والتايوانية والسنغافورية"، على عينة من 186 أمريكياً و212 تايوانياً و115 سنغافورياً، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية وانعكاسات على الممارسات الثقافية، وأبدى الطلبة الأمريكيون وبخاصة الإناث مواقف إيجابية تجاه الأشخاص المعوقين، وكذلك وجود أثر لمتغير خبرات الاحتكاك السابقة مع الأشخاص المعوقين والذي شكّل عاملاً في اكتساب اتجاهات إيجابية نحوهم، وقد ظهرت الاتجاهات نحو الأشخاص المعوقين من خلال عدة مجالات أبرزها :-

1- الدمج، ويعني استيعاب المعوقين وإتاحة الفرصة لهم كغيرهم في المجتمع، ما يستدعي تبني المجتمع اتجاهات أكثر إيجابية نحوهم (الخطيب، 2009)، وأجرى **حبايب وعبد الله (2005)** دراسة بعنوان "اتجاهات المدراء والمعلمين نحو دمج المعاقين في الصفوف العادية" على عينة من 248 معلما ومعلمة و 22 مديرا، وخلصت إلى أن المعلمين والمديرين يحملون اتجاهات إيجابية نحو دمج المعوقين في التعليم العام، وبينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المديرين والمعلمين تعزى لمتغيرات الجنس والوظيفة والخبرة والمؤهل. وأجرى **القصاص (2004)** دراسة بعنوان " التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة"، هدفت إلى الاهتمام بعملية إدماج الأشخاص المعوقين في المجتمع وتغيير الثقافة السائدة عن الإعاقة، وأجريت على عينة من 15 حالة من المعننين بالإعاقة مصر تم اختيارهم بطريقة عمدية، وتم دراسة الحالات من خلال المقابلة، وخلصت إلى عدم حصول المعوقين على كثير من الحقوق والخدمات مقارنة بغيرهم من غير المعوقين، وأنهم يعانون من المشكلات النفسية والاجتماعية الناتجة عن نظرة المجتمع تجاههم وعدم توفر فرص العمل لهم.

2- التسمية: يلاحظ وجود ارتباط بين تسمية الأشخاص المعوقين والاتجاهات السائدة

نحوهم، فالتسميات السلبية مثل (أعرج، ضريير، أعمى، عاهة، أصم، أبكم، مجنون)

تحول دون دمجهم في المجتمع، والتسميات الإيجابية تزيد من فرص قبولهم في المجتمع (الخطيب، 2012، ص8)، وأشارت دراسة **زيجلر Ziegler (2001)** بعنوان "تحليل نقدي للبيئة المحيطة والمواقف تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة" إلى ثلاثة عوامل تؤدي إلى تشكيل الاتجاهات السلبية نحو المعوقين الأول وهو المدرسة، بسبب الفصل بين الطلاب المعوقين وغيرهم من الطلاب، والثاني وسائل الإعلام، بوصفها الأدوات التي تشكل المفاهيم والمصطلحات التي يستخدمها الناس للتعرف إلى الآخرين، والثالث اللغة التي نستخدمها للإشارة إلى ذوي الإعاقة في المخاطبات والأحاديث والتي تنسم عادة بالسلبية، وبينت أن حوالي 50% من الإشارات الصحافية كانت لمسميات سلبية عن المعوقين، بينما وصلت الإشارات الإيجابية إلى 1% فقط.

3- التشريعات وحقوق الأشخاص المعوقين: تؤثر الاتجاهات نحو الأشخاص المعوقين على حقوقهم التي ينبغي أن يتمتعوا بها، فالاتجاهات الإيجابية تحفز أفراد المجتمع لدعم وضع تشريعات تضمن للمعوقين حقوقهم، وتسهم في تغيير النظرة السلبية تجاههم، وأظهرت نتائج دراسة **مامبيلو Mamboleo (2009)** بعنوان "تنبؤ المواقف تجاه الإعاقة وسياسات قضايا التوظيف بين طلاب جامعة نيروبي"، التي أجريت على عينة من الطلبة المسجلين في كليات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والعلوم السياسية والإدارة العامة لطلبة جامعة نيروبي، أن 80

% شهدوا أشكالاً من التفرقة والعزلة، و72% يعانون سوء المعاملة والتمييز في المجتمع، وأنه يوجد ارتباط إيجابي بين المواقف العامة تجاه الإعاقة ومتغيرات العمر والحالة الاجتماعية. وأجرى أبو شعيرة (2011) دراسة مماثلة بعنوان "اتجاهات أصحاب العمل نحو تشغيل المعوقين تبعاً لعدد من المتغيرات"، وهدفت إلى التعرف على اتجاهات أصحاب العمل والمديرين وأصحاب القرار نحو تشغيل المعاقين في مدينة الرياض تبعاً لمتغيرات: نوع العمل الذي تقوم به المؤسسة وعمرها وحجمها ووجود موظفين معاقين فيها. وطبقت الدراسة على 33 مؤسسة مختلفة، وخلصت إلى انخفاض الاتجاهات نحو تشغيل المعاقين، وعدم وجود فروق دالة إحصائية بين المشاركين في الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة.

ويقر روبر **Roper (2003)** بوجود نموذجين للإعاقة، الأول: النموذج الفردي وهو الأكثر انتشاراً، وخاصة في وسائل الإعلام، ويعكس كثيراً من السلبيات عن صورة المعوق في المجتمع، ويعد الإعاقة مرضاً ومشكلة فردية على المعاق معالجتها والتغلب عليها من خلال توفير الخدمات العلاجية والتأهيلية للمعوقين في مؤسسات قائمة على العزل والاستبعاد (القصاص، 2004، ص14)، كما يرى أن المعوقين مثيرون للشفقة، وعاجزون يجب إقصاءهم من المجتمع، ويسعى لتغيير الفرد وليس المجتمع، (القرني، 2007، ص4).

أما النموذج الثاني فهو الاجتماعي ويركز على ما يسود المجتمع من قيم وانساق اجتماعية واتجاهات نحو الإعاقة، ويعد المجتمع مصدر الإعاقة؛ لأنه لم يمكن المعوقين من التغلب على مشكلات إعاقاتهم، وأن الإعاقة تنتج بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة والحوازر في المواقف والبيئات المحيطة، فهي نتاج السلوكات والعوائق المجتمعية والحوازر الفيزيائية والعوامل البيئية والمؤسسية التي تحول دون إشراك المعوقين في المجتمع، ويدعو إلى تغيير الأحكام المسبقة تجاه المعوقين، وإشراكهم في المجتمع (القصاص، 2004، ص ص 12، 14).

ويشير **كلوجستون (Colgston)** إلى أن وسائل الإعلام تركز على خمسة نماذج للأشخاص المعوقين، هي: النموذج الطبي، ونموذج المعاق المتميز (السوبر معاق)، الذي يتحدى إعاقته، والنموذج الاقتصادي، ويظهر المعاق على أنه شخص يحتاج للمساعدة؛ ونموذج الأقليات، ويظهر المعاق على أنه فرد ضمن فئة الأقلية، يسعى للحصول على حقوقه؛ ونموذج الثقافة المتعددة، ويكون المعاق متعدد الأوجه والاهتمامات، وتمثل الإعاقة وجها من أوجه هذا الشخص. وتشير النماذج الثلاثة الأولى إلى نظرة تقليدية نحو المعاقين، بينما يشير النموذجان الأخيران إلى نظرة تقدمية إيجابية نحو ذوي الإعاقة.

ورغم أن موضوع الاتجاهات نحو الإعاقة حظي بعدد من الدراسات في الأردن، إلا أنها لم تتناول اتجاهات الإعلاميين نحو الأشخاص المعوقين، فأجرى **الغزو وآخرون (2004)** دراسة بعنوان "اتجاهات الطلاب في الكليات التي تزود المدارس بالمعلمين نحو الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الأردن والامارات العربية المتحدة" للتعرف إلى اتجاهاتهم من خلال توزيع استمارات بحثية على عينة من 597 طالبا وطالبة في ثلاث جامعات أردنية وجامعة إماراتية، ووجدت الدراسة أن اتجاهات المعلمين سلبية نحو الأشخاص المعوقين، ولم يكن متغير الاحتكاك بالمعوقين ذا أهمية في تغيير الاتجاهات نحوهم، وبيئت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنس، وأن الطلاب الأردنيين أكثر إيجابية نحو المعوقين من الطلاب الإماراتيين.

كما أجرى **المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان (2008)**، المتعلقة بتحليل مضمون أربع صحف يومية أردنية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وخلصت إلى ضعف اهتمام الصحف اليومية بمسألة الإعاقة، إذ لم تتعد 0.64 %، وان اهتمام الصحافة ينحصر بتغطية الأخبار الرسمية والمناسبات الاحتفالية بنسبة 93 %، مما يشير إلى ضعف المعالجة الصحفية لشؤون المعوقين وتوجهاتهم وأرائهم.

من خلال استعراض الدراسات التي أتيج الحصول عليها لاحظ الباحث أن أغلبها تتناول إما اتجاهات الوالدين، أو اتجاهات المعلمين ومديري المدارس والطلبة، أو

اتجاهات أصحاب العمل نحو الإعاقة وتشغيل الأشخاص المعوقين، لكن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت اتجاهات الإعلاميين وبخاصة في الوطن العربي، ووجد الباحث تبايناً في تلك الاتجاهات فبعض نتائجها أظهرت وجود اتجاهات إيجابية نحو الأشخاص المعوقين، ووجود علاقة ارتباط بين المتغيرات الديمغرافية وتلك الاتجاهات، فيما أثبتت دراسات أن أفراد المجتمع يحملون اتجاهات سلبية نحو المعوقين وبخاصة تشغيلهم، وكذلك عدم وجود ارتباط بين بعض المتغيرات الديمغرافية والاتجاهات نحو المعوقين.

أما دراسة **القرني (2007)** فهي الوحيدة التي تناولت اتجاهات الإعلاميين، فنتفق نتائج هذه الدراسة معها، فيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالات إحصائية لبعض المتغيرات، مثل متغير ملكية المؤسسات، حيث اتضح أن منسوبي المؤسسات الحكومية هم أكثر إيجابية في اتجاهاتهم من منسوبي القطاعات الإعلامية الخاصة، ومتغير نوع الوسيلة واتضح أن منسوبي الإعلام المطبوع أكثر إيجابية من نظرائهم في الإعلام المسموع والمرئي، كما اتفقت مع نتائج الدراسة فيما يتعلق بمتغيري الحالة الاجتماعية والخبرة فلا يوجد لهما أثر على اتجاهات الإعلاميين، وكذلك سنوات الخبرة والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية التي كان لها أثر على الاتجاهات وكذلك وجود علاقة بين الإعلاميين والأشخاص المعوقين.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف إلى اتجاهات الإعلاميين الأردنيين (القائم بالاتصال) نحو الأشخاص المعوقين ضمن النموذج الاجتماعي، والعلاقة بين تلك الاتجاهات و الممارسة الإعلامية، وكذلك المتغيرات الديموغرافية والإعلامية، وتحاول الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة الآتية:-

- 1- ما الاتجاهات التي يحملها الإعلاميون الأردنيون نحو الأشخاص ذوي الإعاقة؟
- 2- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في اتجاهات الإعلاميين نحو الأشخاص المعوقين تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والعمر، والمستوى العلمي، والخبرة، ووجود شخص معوق في الأسرة؟
- 3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في اتجاهات الإعلاميين نحو الأشخاص المعوقين تعزى لمتغيري طبيعة الوسيلة الإعلامية (مقروء ومطبوع، أو مرئي ومسموع) وملكية المؤسسة الإعلامية (حكومي، قطاع خاص)؟
- 4- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.5$) بين الممارسة الإعلامية (عدد الموضوعات والبرامج التي أعدها الإعلامي عن الإعاقة) واتجاهاتهم نحو الأشخاص المعوقين؟.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة للتعرف إلى الواقع الحالي لاتجاهات الإعلاميين الأردنيين نحو الأشخاص المعوقين ضمن النموذج الاجتماعي، وينبثق عن الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية :-

1. التعرف إلى اتجاهات الإعلاميين الأردنيين نحو الأشخاص ذوي الإعاقة.
 2. الكشف عن الفروق بين تلك الاتجاهات وفقا للمتغيرات الديموغرافية والإعلامية.
 3. التعرف إلى العوامل المؤثرة في اتجاهات الإعلاميين نحو موضوعات الإعاقة.
 4. التعرف إلى العلاقة بين تلك الاتجاهات والممارسة الإعلامية لموضوعات الإعاقة.
- أهمية الدراسة:- سعت هذه الدراسة إلى التعرف إلى اتجاهات الإعلاميين الأردنيين نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلاقتها بالمتغيرات الديموغرافية والإعلامية، انطلاقا من النموذج الاجتماعي الذي نادى به الثقافة الحقوقية للتشريعات الدولية والوطنية المتعلقة بالإعاقة، وتتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- من الدراسات النادرة في مجال التعرف إلى العلاقة بين اتجاهات الإعلاميين الأردنيين والأشخاص ذوي الإعاقة، إن لم تكن الدراسة الأولى في حدود علم الباحث.
- تحاول أن تقدم تشخيصا دقيقا لاتجاهات الإعلاميين الأردنيين نحو الأشخاص

المعوقين

- تحاول التعرف إلى العلاقة بين الاتجاهات والمتغيرات الديمغرافية والإعلامية،
والعلاقة بين تلك الاتجاهات والممارسة الإعلامية.

- توفير قاعدة بيانات أساسية تساعد مؤسسات الإعاقة والمؤسسات الإعلامية في
معرفة اتجاهات الإعلاميين نحو الإعاقة، والعوامل التي تؤثر في هذه الاتجاهات .
التعريفات الإجرائية:-

1. **الأشخاص ذوو الإعاقة:-** لغايات الدراسة يعرف الباحث الأشخاص ذوي
الإعاقة بأنهم "الأشخاص المصابون بقصور أو عجز في قدراتهم الجسمية أو العقلية
أو النفسية أو التعليمية أو التواصلية للدرجة التي تحد من قدرتهم على تلبية متطلبات
حياتهم كغيرهم من أقرانهم في المجتمع، مما يؤدي إلى التمييز ضدهم وإقصائهم بدلا
من دمجهم في المجتمع".

2. **الاتجاه:** عرف الباحث الاتجاه بأنه " تفكير وشعور الفرد الذي يعكس آراءه وأفكاره
ومعتقداته، نحو موضوع أو قضية أو حدث في المجتمع، ويحمل عدة درجات بين
التأييد التام والمعارضة التامة، فيكون إما مؤيدا أو محايدا أو معارضا، أو مختلطا،
ويرسم ويحدد ردود فعل الفرد ومواقفه نحو مختلف القضايا، ومن خلاله يمكن التنبؤ
بسلوك الأفراد نحو تلك القضايا .

3. **الممارسة الإعلامية:-** وهي عدد موضوعات الإعاقة التي أعدها الإعلامي.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكوّن مجتمع الدراسة من منسوبي وسائل الإعلام الأردنية الأعضاء في نقابة الصحفيين الأردنية، والذين بلغ عددهم (أفراد مجتمع الدراسة) لغاية الأول من كانون الثاني (ديسمبر) 2015 وهو بدء توزيع الاستبانة (1100) من كلا الجنسين، منهم (872) من الإعلاميين الذكور، و (228) من الإناث، أما عينة الدراسة فتم اختيار 220 مفردة بنسبة 20 بالمائة من أفراد مجتمع الدراسة الأصلي من كلا الجنسين، وروعي أن تكون عينة الدراسة حصصية من جانب، وطبقية منتظمة من جانب آخر. وتم تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجتمعات فرعية هي، وكالة الأنباء الأردنية، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وصحف (الرأي، والدستور، والغد) في العاصمة عمان، حيث توجد معظم المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة، وكونها أكبر المؤسسات الإعلامية وتضم العدد الأكبر من الإعلاميين والصحفيين، إضافة إلى بعض المواقع الإلكترونية والمحطات الفضائية الخاصة، لضمان وجود مستجيبين من كل هذه المجتمعات الفرعية، وقام الباحث بتوزيع استمارة البحث بشكل مباشر على أفراد العينة، وتم استرداد جميع الاستمارات، لكن تم استبعاد 8 منها لعدم مطابقتها لأصول البحث العلمي، وعدم سلامة البيانات التي أدلى بها المبحوثون ولم يتم إدخالها في

- عملية التحليل، مما جعل مجموع الاستمارات الصالحة للتحليل (212) استبانته، وهي عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، ويظهر الجدول (1) ما يلي:
- أ. النوع الاجتماعي: بلغت نسبة أعضاء العينة من الإعلاميين الذكور (69.3%) من عينة الدراسة البالغة (212)، ومن الإناث (30.7%).
- ب. الحالة الاجتماعية: بلغت نسبة المبحوثين المتزوجين من الجنسين (66%)، من العينة الكلية، أما نسبة المبحوثين العازبين من الجنسين فبلغت (34%).
- ج. المستوى التعليمي: بلغت نسبة من يحملون الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس) فما دون، (79.7%)، من أفراد العينة، ونسبة حاملي الدرجتين الجامعيتين الثانية (الماجستير)، و أو الثالثة (الدكتوراه) (20.3%).
- د. العمر: تم تقسيمه إلى ثلاث فئات الأولى (30 سنة فما دون) ونسبتهم (18.4%)، والثانية (31-40) سنة ونسبتهم (40.1%)، والثالثة (41 سنة فأكثر) بنسبة (41.5%).
- هـ. سنوات الخبرة: تم تقسيمها إلى فئتين: الأولى (10 سنوات فأقل) بنسبة (46.2%)، والثانية (أكثر من 10 سنوات) بنسبة (53.8%).
- و. طبيعة المؤسسة الإعلامية: بلغت نسبة أفراد العينة العاملين في الإعلام المطبوع/ المقروء (80.7%)، ونسبة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع (19.3%).

ز. ملكية الوسيلة الإعلامية: تم تقسيمها إلى الإعلام الحكومي أو الرسمي وبلغت نسبة العاملين فيه من أفراد العينة (43.9%)، أما نسبة العاملين في القطاع الخاص فبلغت (58.1%).

جدول رقم (1)
توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	القيمة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
النوع الاجتماعي	ذكر	147	69.3	69.3
	أنثى	65	30.7	100.0
	المجموع	212	100.0	
الحالة الاجتماعية	متزوج	140	66.0	66.0
	أعزب	65	34.0	100.0
	المجموع	212	100.0	
المستوى التعليمي	بكالوريوس أو أقل	169	79.7	79.7
	ماجستير ودكتوراه	43	20.3	100.0
	المجموع	212	100.0	
العمر	(30 سنة أو أقل)	39	18.4	18.4
	(31-40)	85	40.1	58.5
	(41- فأكثر)	88	41.5	100.0
	المجموع	212	100.0	
الخبرة	(10 سنوات فأقل)	98	46.2	46.2
	(أكثر من 10)	114	53.8	100.0
	المجموع	212	100.0	
طبية المؤسسة	مكتوب/مقروء	171	80.7	80.7
	مرئي ومسموع	41	19.3	100.0
	المجموع	212	100.0	
ملكية المؤسسة	حكومي	93	43.9	43.9
	خاص	119	58.1	100.0
	المجموع	212	100.0	

أداة الدراسة :- استخدم الباحث (الاستبانة) بوصفها أداة، وهي "أداة من أدوات البحث العلمي معدة لجمع البيانات، وتهدف إلى الحصول على إجابات عن مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المكتوبة في نموذج أعد لهذا الغرض، ويقوم المبحوثون بتسجيل إجاباتهم بأنفسهم" (خير الدين، 1988، ص55)، وبهدف قياس اتجاهات الإعلاميين قام الباحث بتطوير أداة الدراسة وفقاً لمشكلة الدراسة وأهدافها وتساقولاتها.

صدق الأداة وثباتها:-

الصدق الظاهري: اعتمدت الدراسة على الصدق المبني على التحكيم للتأكد من صدق أداة القياس، حيث تم عرض الاستبانة في شكلها الأولي على عدد من المحكمين ذوي الاختصاص في مجالي الإعلام والاتصال، والتربية الخاصة للتأكد من صدقها الظاهر (تحكيم الاستبانة) ومعرفة مدى صلاحية فقراتها للدراسة من حيث الشكل والمضمون، ومدى مواءمتها لإغراض الدراسة، وتم تعديلها في ضوء الملاحظات التي أبدوها.

ثبات المقياس: تمّ حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي للمقياس ككل حسب معادلة ألفا كرونباخ، حيث بلغت (0.840)، وهذه نسبة جيدة في الدراسات

الاجتماعية، وتراوحت معاملات الاتساق الداخلي ألفا- كرونباخ للمحاور الفرعية بين (0.587- 0.858)، كما في الجدول (2).

جدول رقم (2)
ثبات أداة للدراسة

المحاور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
المحور الأول	8	0.731
البعد الثاني	4	0.587
البعد الثالث	10	0.858
الدراسة ككل	22	0.840

يتضح من الجدول (2) أن جميع قيم كرونباخ – ألفا مرتفعة، وهذا مؤشر لثبات المقياس، وفي ضوء مؤشرات الصدق والثبات المشار إليهما يرى الباحث أن المقياس يتمتع بخصائص سيكومترية كافية لأغراض الدراسة.

تصحيح المقياس:- تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يستخدم التقديرات بالإيجاب أو السلب، وهي مجموعة من الفقرات والعبارات التي تدور حول موضوع واحد يخضع للمقياس، وتقدم هذه الفقرات (الاستمارة) إلى المبحوثين، ويطلب منهم تحديد ما إذا كان كل منهم موافق بشدة وتعطى درجة (5)، والدرجة (4) للاستجابة موافق، والدرجة (3) للاستجابة محايد، والدرجة (2) للاستجابة معارض، والدرجة (1) للاستجابة معارض بشدة، والعكس في حال كانت الفقرات بالنفي، وبالنسبة

لمعايير تحديد المستويات على مقياس الاتجاهات فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مستويات، واعتماد المعيار التالي للتصنيف والحكم على درجة الموافقة:-

$$\text{مدى الاستجابة} = \text{أعلى درجة} - \text{أقل درجة} = 5 - 1 = 4$$

$$\text{طول الفئة} = \text{مدى الاستجابة} / \text{عدد فئات الاستجابة} = 4 / 3 = 1.33$$

$$2.33 = 1 + 1.33$$

الاتجاهات بدرجة منخفضة: (1 - 2.33)، الاتجاهات بدرجة متوسطة: (2.34 -

3.66)، الاتجاهات بدرجة مرتفعة: (3.67 - 5)

حدود الدراسة

الحدود المكانية: العاصمة عمان، حيث تتركز المؤسسات الإعلامية الكبيرة.

الحدود الزمانية: من (2015/1/1 إلى 2015/1/31)، الوقت المحدد لجمع بيانات

الدراسة.

الحدود البشرية: الإعلاميون الأردنيون الأعضاء في نقابة الصحفيين الأردنية.

تحليل النتائج ومناقشتها

سيتم عرض النتائج وفقاً لتساؤلات الدراسة وعلى النحو التالي.

السؤال الأول: ما الاتجاهات التي يحملها الإعلاميون الأردنيون نحو الأشخاص

ذوي الإعاقة؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على مقياس الاتجاهات الكلي، وأبعاده الفرعية كما هو مبين في الجدول (3).

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على المقياس الكلي، والمحاور

الرقم	البعد	العدد	أدنى	أعلى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	التشريعات	212	2.00	5.000	4.1067	0.52163	مرتفعة
2	التسميات	212	1.00	5.000	3.5542	0.83716	متوسطة
3	الدمج في المجتمع	212	1.70	5.000	4.1132	0.73775	مرتفعة
المجموع	مقياس الاتجاهات الكلي	212	1.68	5.000	4.0092	0.50977	مرتفعة

يتضح من الجدول (3) أن مستوى اتجاهات الإعلاميين نحو الأشخاص ذوي

الإعاقة جاء مرتفعاً على المقياس ككل بمتوسط حسابي بلغ (4.009)، كما يتضح

وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على مجالات مقياس الاتجاهات لأبعاد

الدراسة، وجاء بعد "الدمج في المجتمع" وبعد "الاطلاع على التشريعات" بدرجة

مرتفعة، أما بعد "التسميات" فجاء بدرجة متوسطة، ما يعني أن الإعلاميين يحملون

اتجاهات إيجابية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة.

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في

مستوى اتجاهات الإعلاميين نحو الأشخاص المعوقين تعزى لمتغيرات النوع

الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والعمر، والمؤهل العلمي، والخبرة، ووجود علاقة

اتصال مع المعوقين؟ للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن مقياس الاتجاهات كما هو موضح في

الجدول رقم (4).

جدول (4)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة في ضوء متغيرات الدراسة

المتغير	العدد	المحاور			مقياس الاتجاهات
النوع الاجتماعي		التشريعات	التسميات	الدمج	الكلي
ذكر	147	المتوسط الحسابي	4.1131	3.4354	3.9369
		الانحراف المعياري	0.52696	0.82765	0.52721
أنثى	65	المتوسط الحسابي	4.0923	3.8231	4.1727
		الانحراف المعياري	0.51315	0.80127	0.42838
الحالة الاجتماعية					
متزوج	140	المتوسط الحسابي	4.1313	3.5804	4.0273
		الانحراف المعياري	0.50810	0.83066	0.49177
أعزب	72	المتوسط الحسابي	4.0590	3.5035	3.9741
		الانحراف المعياري	0.54747	0.85322	0.54491
المستوى التعليمي					
بكالوريوس فأقل	169	المتوسط الحسابي	4.0777	3.5237	3.9572
		الانحراف المعياري	0.53849	0.81250	0.50347
ماجستير ودكتوراة	43	المتوسط الحسابي	4.2209	3.6744	4.2135
		الانحراف المعياري	0.43630	.92828	0.48780
العمر					
أقل من 30 سنة	39	المتوسط الحسابي	3.9519	3.4038	3.8007
		الانحراف المعياري	0.68742	0.97268	0.68473
(31-40 سنة)	85	المتوسط الحسابي	4.0500	3.4912	3.9957
		الانحراف المعياري	0.53841	0.86038	.49658
(41 فأكثر)	88	المتوسط الحسابي	4.2301	3.6818	4.1147
		الانحراف المعياري	0.37994	0.73571	0.39554
الخبرة					
10 سنوات فأقل	98	المتوسط الحسابي	4.0536	3.5638	4.0283

0.53311	0.72422	0.83211	0.59422	الانحراف المعياري		
3.9928	4.0439	3.5461	4.1524	المتوسط الحسابي	114	أكثر من 10 سنوات
0.49059	0.74537	0.84506	0.44770	الانحراف المعياري		
						وجود علاقة اتصال مع شخص معوق
3.9001	3.9713	3.5050	4.0087	المتوسط الحسابي	101	لا يوجد
0.52511	0.75662	0.90207	0.50998	الانحراف المعياري		
4.1085	4.2423	3.5991	4.1959	المتوسط الحسابي	111	يوجد
0.47634	0.69877	0.77480	0.518310	الانحراف المعياري		
4.0092	4.1132	3.5542	4.1067	المتوسط الحسابي	212	المجموع
0.50977	0.73775	0.83716	0.52163	الانحراف المعياري		

يلاحظ من الجدول (4) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على مجالات

مقياس الاتجاهات الكلي نحو الأشخاص المعوقين، والإعاقة تعزى لمتغيرات

الدراسة، كما يلاحظ وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على مجال مقياس

الاتجاهات لأبعاد الدراسة. ويظهر الجدول (4) أن المتوسط الحسابي على مستوى

مقياس الاتجاهات الكلي وعلى مستوى بعدي "الدمج" و "التسميات" تراوح للإناث

بين (4.17) و (3.82)، وهو أعلى من متوسط الذكور الذي تراوح بين (4.11) لبعده

التشريعات و(3.43) لبعده التسميات، ويتبين من ذلك أن لدى الإناث اتجاهات إيجابية

أكثر من الذكور على مستوى مقياس الاتجاهات الكلي وعلى مستوى أبعاد الدراسة

باستثناء بعد التشريعات التي تميل لصالح الذكور لكن بدرجة قليلة، ويعزو الباحث ذلك

إلى أن المكون العاطفي (الوجداني) المتمثل في العواطف والمشاعر التي تؤثر في الاتجاهات تكون لدى الإناث أقوى منها لدى الذكور، أكثر منها في بعد التشريعات . وبالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية يلاحظ أن المتوسط الحسابي على مقياس الاتجاهات الكلي، وعلى مستوى أبعاد الدراسة للمتزوجين تراوح بين (4.13) و (3.58) وهو أعلى منه لغير المتزوجين (العازبين)، لكن الفروق الإحصائية بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية على المقياس الكلي ومقياس أبعاد الدراسة للمتزوجين وغير المتزوجين كانت قليلة ولم تتجاوز (0.03)، وقد يكون سبب الاختلاف في المتوسطات الحسابية أن المتزوجين يشعرون أنهم غير بعيدين عن إنجاب شخص يعاني من الإعاقة، أو قد يكون لديهم فعلا شخص معوق، لذلك جاءت اتجاهاتهم أكثر إيجابية من العازبين، أما الاتجاهات المتوسطة بالنسبة لبعده التسميات يفسرها الباحث بعدم تركيز الجهات المعنية بالإعاقة على موضوع التسميات التي ينبغي استخدامها لدى تناول موضوعات الأشخاص ذوي الإعاقة.

أما متغير المستوى التعليمي على المقياس الكلي وعلى أبعاد الدراسة، فيظهر من الجدول (4) أنه جاء لحملة شهادتي الماجستير والدكتوراه أعلى منه لحملة درجة البكالوريوس فأقل، لكن جميع المتوسطات الحسابية كانت مرتفعة باستثناء بعد التسميات التي جاءت بدرجة متوسطة لحملة شهادة البكالوريوس فما دون، وتراوحت

المتوسطات الحسابية لمتغير المستوى التعليمي بين (4.42) لحملة درجة الماجستير أو الدكتوراه بالنسبة لبعده الدمج، و(3.52) لبعده التسميات لحملة درجة البكالوريوس فما دون، ويرى الباحث أن اتجاهات أفراد العينة تتناسب طردياً مع مستوى التحصيل الدراسي فكلما زاد كانت الاتجاهات أكثر إيجابية، وقد يكون مرد ذلك إلى أن زيادة التحصيل الدراسي يزيد من اطلاع الشخص على مختلف الموضوعات ومنها الإعاقة، كما يجعل لديه أحكاماً أكثر واقعية على القضايا، ويتعد عن التفكير النمطي، وهذا يتفق أيضاً مع مستوى العمر فكلما تقدم أفراد العينة بالعمر، كانت اتجاهاتهم أكثر إيجابية.

كما يظهر الجدول (4) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على مقياس الاتجاهات الكلي، ومستوى أبعاد الدراسة تعزى لمتغير العمر، وجاءت المتوسطات الحسابية للفئة العمرية (أكثر من 41 عاماً) أعلى منها للفئة العمرية (31-40) عاماً، وهي أعلى من المتوسطات الحسابية للفئة العمرية (أقل من 30 عاماً)، كما جاءت المتوسطات الحسابية على مقياس الاتجاهات الكلي والأبعاد مرتفعة لجميع الفئات العمرية، باستثناء محور التسميات الذي جاء متوسطاً، ويرجع الباحث ذلك إلى أن التقدم في العمر يزيد من تجارب التعامل مع موضوع الإعاقة، أو لديه في الأسرة أو

الزملاء أو الأصدقاء شخص معوق، مما يزيد الاحتكاك بينه وبين الأشخاص المعوقين، الأمر الذي أسهم في زيادة اتجاهاته الإيجابية نحو الأشخاص المعوقين. وبالنسبة لمتغير الخبرة يلاحظ من الجدول (4) وجود فروق ظاهرية بالنسبة لمتغير الخبرة على مقياس الاتجاهات الكلي، وعلى مستوى أبعاد الدراسة، وجاءت جميع المتوسطات الحسابية مرتفعة باستثناء متوسطات بعد التسميات كانت متوسطة، ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية للذين تقل خبرتهم عن (10) سنوات أعلى منها لمن تزيد خبرتهم عن (10) سنوات، باستثناء المتوسط الحسابي لبعد التشريعات الذي يميل لصالح من تزيد خبرتهم عن (10) سنوات، وتبين أن الفروق الإحصائية لمتغير الخبرة كانت بسيطة جدا ولم تتجاوز (0.01) على مستوى المقياس الكلي، ويرجع الباحث ذلك إلى أن الإعلاميين الأقل خبرة، قد يكونون أكثر اطلاعا على التطورات التي حدثت في مجال الاهتمام بالإعاقة في الأردن 2007، ولديهم علاقات أوسع مع المؤسسات المعنية بالإعاقة، وبخاصة أنهم قد يعملون في مؤسساتهم الإعلامية بوصفهم مراسلين ومندوبين، فيكونون أكثر قربا من مؤسسات الإعاقة، علاوة على أن خبرتهم القليلة تجعل من السهل التأثير في اتجاهاتهم .

أما متغير وجود علاقة اتصال مع أي من الأشخاص ذوي الإعاقة فيبين الجدول (4)، وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على مستوى مقياس الاتجاهات

الكلي، وعلى مستوى أبعاد الدراسة لهذا المتغير، وأن المتوسطات الحسابية لمن لديهم علاقة اتصال مع الأشخاص المعوقين جاءت مرتفعة بالنسبة للمقياس الكلي وبالنسبة لأبعاد الدراسة، وأعلى منها لمتغير عدم وجود علاقة اتصال مع الأشخاص المعوقين، وكانت جميع المتوسطات الحسابية مرتفعة باستثناء المتوسطات لبعده التسميات جاءت متوسطة، وهذا يعني أن الاتجاهات الإيجابية تميل لمن لديهم علاقة اتصال مع الأشخاص المعوقين، ويرى الباحث أن اتجاهاتنا نحو الأشخاص المعوقين تتأثر بعلاقتنا واحتكاكنا معهم، وبالمعلومات التي لدينا عنهم، وإن هذه العلاقة تمكننا من معرفة قدراتهم بشكل أفضل، مما يسهم بوجود اتجاهات إيجابية نحوهم .

يلاحظ مما سبق وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على مجالات مقياس الاتجاهات الكلي، وعلى مستوى الأبعاد الفرعية، تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والخبرة، ووجود علاقة اتصال مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في مجالات الاتجاهات نحو الأشخاص ذوي الإعاقة تم استخدام تحليل التباين المتعدد عديم التفاعل (ANOVA) كما هو في الجدول(5).

جدول (5)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	3.179	1	3.179	14.834	0.000
الحالة الاجتماعية	0.088	1	0.088	0.410	0.523
المستوى التعليمي	1.770	1	1.770	8.260	0.004
العمر	3.451	2	1.725	8.051	0.000
الخبرة	0.769	1	0.769	3.591	0.060
علاقة اتصال مع المعوقين	1.743	1	1.743	8.131	0.05
الخطأ	43.719	204	0.214	-	-
المجموع	3462.486	212	-	-	-

نتائج تحليل التباين (عديم التفاعل) لمتوسطات درجات أفراد العينة لأثر متغيرات الدراسة على الاتجاهات

يلاحظ من الجدول (5) وجود فروق تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والعمر، ووجود علاقة اتصال مع الأشخاص ذوي الإعاقة، على المقياس الكلي لاتجاهات المبحوثين، في حين أن متغيري الحالة الاجتماعية والخبرة لم يكن لأي منها أي أثر، وعند الرجوع إلى جدول الأوساط الحسابية (4) تبين أن المتوسط الحسابي للإناث بلغ (4.17)، وكان أعلى من المتوسط الحسابي للذكور (3.93)، كما يلاحظ وجود أثر لمتغير المستوى التعليمي على المقياس الكلي . ورغم أن جدول تحليل التباين عديم التفاعل لم يظهر أي أثر لمتغير الخبرة، والحالة الاجتماعية على الاتجاهات، إلا أن جدول الأوساط الحسابية (4) أظهر أن المتوسط الحسابي لمقياس الاتجاهات الكلي لمن تقل خبرتهم عن (10) سنوات أعلى منه لمن تزيد خبرتهم عن (10) سنوات، لكنه كان مرتفعا لكليهما، كما جاء مرتفعا بالنسبة لبعدي الدمج والتشريعات، ومتوسطا لبعدي التسميات، أما الحالة الاجتماعية فإن المتوسطات الحسابية على المقياس الاتجاهات الكلي وأبعاد الدراسة جاءت للمتزوجين أعلى منها لغير المتزوجين (العازبين) وكان مرتفعا بالنسبة للفئتين ولجميع أبعاد الدراسة باستثناء بعد التسميات جاء متوسطا.

كما يلاحظ وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على مستوى أبعاد الدراسة الفرعية، التشريعات والتسميات والدمج في المجتمع تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والخبرة، ووجود علاقة اتصال مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في مجال الاتجاهات نحو الأشخاص ذوي الإعاقة تم استخدام تحليل التباين المتعدد عديم التفاعل (ANOVA) كما هو مبين في الجدول رقم (6).

جدول (6)

نموذج تحليل التباين (ANOVA) متعدد المتغيرات لأثر متغيرات الدراسة على أبعاد الدراسة

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	المحور	مصدر التباين	قيمة هوتلينج	الدلالة الإحصائية
0.678	0.172	0.045	1	0.045	التشريعات	النوع الاجتماعي	0.102	0.000
0.000	12.558	8.284	1	8.284	التسميات			
0.000	15.005	6.772	1	6.772	الدمج			
0.525	0.406	0.105	1	0.105	التشريعات	الحالة الاجتماعية	0.004	0.824
0.869	0.027	0.018	1	0.018	التسميات			
0.507	0.441	0.199	1	0.1991	الدمج			
0.169	1.906	0.493	1	0.493	التشريعات	المستوى التعليمي	0.046	0.029
0.244	1.363	0.899	1	0.899	التسميات			
0.003	8.740	3.944	1	3.944	الدمج			
0.938	0.006	0.002	1	0.002	التشريعات	الخبرة	0.030	0.116
0.395	0.726	0.479	1	0.479	التسميات			
0.017	5.826	2.629	1	2.629	الدمج			
0.023	5.226	1.352	1	1.352	التشريعات	وجود شخص معوق	0.049	0.022
0.468	0.530	0.349	1	0.349	التسميات			
0.010	6.688	3.019	1	3.019	الدمج			
0.043	3.205	0.829	2	1.659	التشريعات	العمر ويليكس	0.915	0.006

0.051	3.021	1.993	2	3.985	التسميات	لامبدا		
0.002	6.352	2.866	2	5.733	الدمج			
		0.259	204	52.789		الخطأ		
		0.660	204	134.576				
		0.452	204	92.056				
			212	3632.828		المجموع		
			212	2826.000				
			212	3701.560				

يتضح من الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha =$

0.05) بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد العينة على مقياس الأبعاد يمكن أن

تعزى لمتغير النوع الاجتماعي لبعدي التسميات والدمج، لكن لا يوجد فروق ذات

دلالة إحصائية لبعدي التشريعات، وبالرجوع إلى جدول المتوسطات الحسابية (4) تبين

أن المتوسط الحسابي للإناث بالنسبة لبعدي "الدمج" و "التسميات" كان مرتفعا وأعلى

من متوسط الذكور، في حين جاء المتوسط الحسابي للذكور بالنسبة لبعدي التشريعات

مرتفعا وأعلى منه للإناث، ويتبين من ذلك أن لدى الإناث اتجاهات إيجابية أكثر من

الذكور على مستوى مقياس الاتجاهات الكلي وعلى مستوى أبعاد الدراسة باستثناء بعد

التشريعات.

كما يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى التعليمي على

أبعاد الدراسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$) وبلغت لبعدي التشريعات (0.169)، فيما

بلغت لبعدي التسميات (0.244) ولبعدي الدمج (0.003)، وبالرجوع إلى جدول الأوساط

الحسابية (4) تبين أن المتوسط الحسابي لحملة درجة الماجستير والدكتوراه بالنسبة للأبعاد أكبر منه لحملة البكالوريوس فما دون، وكانت جميع المتوسطات الحسابية مرتفعة، باستثناء المتوسط الحسابي لحملة البكالوريوس بالنسبة لبعدها التسميات جاء بدرجة تقييم متوسطة وبلغ (3.52)، أما متغير العمر فيتضح من الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، وقد أظهر جدول الأوساط الحسابية (4) أن المتوسطات الحسابية لبعدي الدمج، والتشريعات جاءت مرتفعة، وتراوحت بين (3.83) وبين (4.23)، أما محور التسميات فجاء متوسطاً بالنسبة لجميع الفئات العمرية وتراوح بين (3.40) وبين (3.68)، لكن المتوسطات الحسابية للفئة العمرية أكثر من 41 عاماً على مقياس الأبعاد جاءت مرتفعة، وأعلى منها بالنسبة للمتوسطات الحسابية لباقي الفئات العمرية حيث بلغت لبعدها الدمج في المجتمع (4.19)، ولبعدها التسميات (3.68)، أما لبعدها التشريعات فبلغت (4.23).

ولوحظ من الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على أبعاد الدراسة عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ تعزى لمتغير وجود علاقة للإعلاميين بالأشخاص المعوقين، وبالرجوع إلى جدول الأوساط الحسابية (4) تبين أن المتوسطات الحسابية لمن لهم علاقة اتصال مع الأشخاص ذوي الإعاقة جاءت مرتفعة على مقياس الاتجاهات بالنسبة لبعدها الدمج وبلغت (4.24)، وبعدها التشريعات (4.19) في حين

جاءت متوسطة بالنسبة لبعث التسميات وبلغت (3.59)، وكانت جميعها أعلى من المتوسطات الحسابية لمن ليس لهم أي علاقة اتصال مع الأشخاص المعوقين .

ويظهر الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) يمكن أن تعزى لمتغير الخبرة على بعدي التسميات والدمج، فقط، ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الخبرة على بعد التشريعات، كما أظهر الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية يمكن أن تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية على أبعاد الدراسة، لكن جدول الأوساط الحسابية (4) بين وجود فروق إحصائية بسيطة على مقياس الاتجاهات الكلي ومقياس الأبعاد تميل لصالح المتزوجين، ولصالح ذوي الخبرة الأقل.

السؤال الثالث:- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في اتجاهات الإعلاميين نحو الأشخاص ذوي الإعاقة تعزى لمتغيري طبيعة الوسيلة الإعلامية (مقروء ومطبوع، أو مرئي ومسموع) وملكية المؤسسة الإعلامية (حكومي، قطاع خاص)؟. للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيري طبيعة الوسيلة الإعلامية، وملكيته على مقياس الاتجاهات الكلي، ومقياس المحاور كما هو موضح في الجدول رقم (7) .

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيري طبيعة المؤسسة الإعلامية وملكيته

مقياس الاتجاهات	المحاور			العدد	المتغير
	الدمج	التسميات	التشريعات		
الكلي					طبيعة المؤسسة
4.0638	4.1778	3.6301	4.1382	171	مكتوب، ومقروء
0.48162	0.69534	0.77807	0.51272		
3.7816	3.8439	3.2378	3.9756	41	مرني ومسموع
0.56492	0.85090	0.99836	0.54430		
4.0092	4.1132	3.5542	4.1067	212	المجموع
0.50977	0.73775	0.83716	0.52163		
					ملكية المؤسسة
4.0298	4.1613	3.4973	4.1317	93	حكومي
0.45689	0.66366	0.80715	0.48635		
3.9931	4.0756	3.5987	4.0872	119	القطاع الخاص
0.54893	0.79158	0.86064	0.54887		
4.0092	4.1132	3.5542	4.1067	212	المجموع
0.50977	0.73775	0.83716	0.52163		

يتضح من الجدول (7) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على مستوى

مقياس الاتجاهات الكلي، وعلى مستوى أبعاد الدراسة تعزى لمتغير طبيعة المؤسسة

الإعلامية، وبلغ المتوسط الحسابي للإعلام المكتوب على مقياس الاتجاهات

الكلي (4.06)، وللإعلام المرئي والمسموع (3.78)، كما يوجد فروق ظاهرية في

المتوسطات الحسابية على مستوى أبعاد الدراسة، وجاءت المتوسطات الحسابية

للإعلام المطبوع والمقروء لأبعاد التشريعات والتسميات والدمج أعلى منها للإعلام

المرئي والمسموع، وكانت جميعها مرتفعة باستثناء بعد التسميات الذي جاء متوسطا

للإعلام المطبوع والمقروء وبلغ (3.63)، ومنخفضا (3.23) للإعلام المرئي والمسموع، وتبين أن اتجاهات العاملين في الإعلام المطبوع والمقروء أكثر إيجابية نحو الأشخاص المعوقين على مستوى المقياس الكلي والأبعاد.

كما بين الجدول (7) وجود فروق ظاهرية تعزى لمتغير ملكية المؤسسة الإعلامية على مستوى مقياس الاتجاهات الكلي ومستوى الأبعاد، وبلغ المتوسط الحسابي للعاملين في القطاع الحكومي على مستوى المقياس الكلي (4.02)، وللعاملين في القطاع الخاص (3.99)، وعلى مستوى أبعاد الدراسة جاءت المتوسطات الحسابية للإعلام المملوك للقطاع الحكومي أعلى منها للمملوك من القطاع الخاص بالنسبة لبعدي التشريعات والدمج، في حين جاء المتوسط الحسابي لملكية المؤسسة من القطاع الخاص منخفضا بالنسبة لبعدي التسميات (3.59) لكنه أعلى منه للقطاع الحكومي الذي جاء منخفضا أيضا وبلغ (3.49)، ويظهر من ذلك أن العاملين في الإعلام الحكومي لديهم اتجاهات أكثر إيجابية من العاملين في المؤسسات التي يملكها القطاع الخاص.

ويعزو الباحث الاتجاهات الإيجابية الأعلى لدى الإعلاميين العاملين في الإعلام المقروء والمكتوب، (الصحف أو وكالة الأنباء الأردنية)، لوجود مساحات أكبر لتغطية الموضوعات المتعلقة بالإعاقة مما يزيد من الممارسة الإعلامية والتي يوجد

علاقة طردية بينها وبين اتجاهات الإعلاميين، أما العاملين في المؤسسات الإعلامية المملوكة للحكومة فتكون متابعتهم الإعلامية مبرمجة سلفا فهم يكلفون بتغطية الموضوعات ومن بينها المتعلقة بالإعاقة، لكون السياسة التحريرية لهاتين المؤسستين تقضي بتغطية جميع القطاعات والمؤسسات، مما يزيد من احتكاكهم بالمعوقين، ويزيد من الممارسة الإعلامية لديهم، ولاختبار دلالة هذه الفروق تم استخدام اختبار تحليل التباين المتعدد عديم التفاعل (ANOVA)، كما في الجدول (8).

جدول (8)

تحليل التباين عديم التفاعل للكشف عن اثر طبيعة المؤسسة وملكيته على مقياس الاتجاهات الكلي والأبعاد

الدالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	قيمة هوتلينج	الدالة الإحصائية
0.001	12.470	3.083	1	3.083	طبيعة المؤسسة	0.61	0.007
0.105	4.163	1.119	1	1.119	التشريعات		
0.010	6.694	4572	1	4.572	التسميات		
0.003	8.893	4.672	1	4.672	الدمج		
0.149	2.103	0.520	1	0.520	ملكية المؤسسة	0.020	0.260
0.256	1.298	0.349	1	0.349	التشريعات		
0.866	0.029	0.020	1	0.020	التسميات		
0.108	2.605	1.368	1	1.368	الدمج		
-	-	0.247	209	51.678	الخطأ		
		0.269	209	56.191	التشريعات		
		0683	209	142.767	التسميات		
		0525	209	109788	الدمج		
-	-	-	212	3462.486	المجموع		
			212	3632.828	التشريعات		
			212	2826000	التسميات		
			212	3701.560	الدمج		
-	-	-	211	54.831	التصحيح الكلي		

يتضح من الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد العينة على مستوى المقياس الكلي

للاتجاهات، وعلى مستوى أبعاد الدراسة التشريعات والتسميات والدمج، تعزى

لمتغيري طبيعة المؤسسة الإعلامية وملكيته، باستثناء ملكية المؤسسة الإعلامية على

بعد التسميات.

السؤال الرابع: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.5$) بين الاتجاهات والممارسة الإعلامية؟. للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب معامل الارتباط بين الممارسة الإعلامية ودرجات الإعلاميين على مقياس الاتجاهات الكلي، والأبعاد الفرعية للمقياس كما هو في الجدول رقم (9).

جدول (9)

المقياس الكلي	محور الدراسة			الممارسة الإعلامية
	الدمج	التسميات	التشريعات	
0.158	0.079	0.073	0.226	ارتباط بيرسون
0.022	0.250	0.293	0.001	الدلالة الإحصائية
212	212	212	212	العدد

كشفت النتائج التي يوضحها الجدول (9) عن وجود علاقة طردية، ودالة إحصائية، بين الممارسة الإعلامية والدرجة الكلية على مقياس الاتجاهات، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.158)، بدلالة إحصائية ($\alpha = 0.022$)، وكذلك في بعد التشريعات حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.226)، في حين لم تكن هناك علاقة بين الممارسة الإعلامية وبعد التسميات، وكذلك بعد الدمج، ويرى الباحث وجود علاقة تبادلية وطرديّة بين الممارسة الإعلامية والاتجاهات الإيجابية للإعلاميين نحو الأشخاص المعوقين، وبخاصة في مجال التشريعات؛ إذ أصبحت المؤسسات التي

تعنى بالإعاقة تركز على ربط موضوعات وقضايا المعوقين بالتشريعات والقوانين الدولية والمحلية، لكن بعد الدمج في المجتمع وبعد التسميات ما زال ضعيفا .

نتائج الدراسة :- توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

- 1- يحمل الإعلاميون الأردنيون اتجاهات إيجابية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة نحو بعد "الدمج في المجتمع"، يليه بعد "الاطلاع على التشريعات" وأخيرا بعد "التسميات".
- 2- يوجد فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على مجال مقياس الاتجاهات الكلي، ومقياس أبعاد الدراسة نحو الأشخاص المعوقين، تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والعمر، والمؤهل العلمي، والخبرة، ووجود علاقة اتصال مع الأشخاص المعوقين .
- 3- الاتجاهات الإيجابية لدى الإعلاميات الأردنيات نحو الأشخاص المعوقين أعلى منها لدى الإعلاميين الذكور على مقياس الاتجاهات الكلي، ومستوى بعدي دمج المعوقين والتسميات، لكنها على بعد التشريعات كانت للذكور أعلى من الإناث.
- 4- لم يكن لمتغير الحالة الاجتماعية أثر على الاتجاهات سواء على المقياس الكلي أو مقياس أبعاد الدراسة، فكلا المتزوجين وغير المتزوجين يحملون اتجاهات إيجابية نحو

المعوقين، لكنها تميل بشكل بسيط جدا نحو المتزوجين، وكذلك لم يكن لمتغير الخبرة أثر على الاتجاهات رغم أنها كانت تميل لصالح الأقل خبرة.

5- أظهرت نتائج الدراسة أنه كلما زاد مستوى التحصيل الدراسي كانت الاتجاهات أكثر إيجابية، وكذلك كلما زاد العمر كانت الاتجاهات أكثر إيجابية، كما أظهرت أن اتجاهات الإعلاميين الذين لديهم علاقات اتصال مع الأشخاص المعوقين أكثر إيجابية ممن ليس لديهم مثل تلك العلاقة .

6- يحمل العاملون في الإعلام المطبوع والمقروء (الصحافة الورقية، ووكالة الأنباء الأردنية)، والعاملون في الإعلام الحكومي (وكالة الأنباء الأردنية والإذاعة والتلفزيون الأردني) اتجاهات ايجابية أكثر من العاملين في الإعلام المرئي والمسموع والعاملين في القطاع الخاص.

7- وجود علاقة تبادلية وطرديّة بين الممارسة الإعلامية والاتجاهات الإيجابية نحو المعوقين.

التوصيات:-

في ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها، يوصي الباحث بما يلي:

1. تنظيم دورات وورش عمل للإعلاميين والصحفيين لتعريفهم بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة الدمج في المجتمع، والتشريعات، وإعداد دليل بالمسميات

والمصطلحات اللغوية والتسميات الإيجابية التي ينبغي استخدامها والسلبية التي يجب تجنبها.

2. إشراك الأشخاص المعوقين في حوارات إعلامية للتعبير عن قضاياهم وزيادة الاحتكاك بينهم وبين الإعلاميين ، والطلب من وسائل الإعلام تخصيص مساحات برامجية لقضايا الإعاقة .

3- الاستعانة بمختصين بمجال التربية الخاصة لإعداد مضامين إعلامية تتفق وتشريعات الإعاقة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- أبو شعيرة، محمد . (2011). " اتجاهات أصحاب العمل نحو تشغيل المعوقين تبعاً لعدد من المتغيرات " ، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية .

- أبو صالحه، نسرين . (2012). "صورة الأشخاص ذوي الإعاقة في الدراما العربية : دراسة حالة المسلسل التلفزيوني " وراء الشمس"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط ، عمان، الأردن .
- احمد، السيد علي سيد . (2007). " التوعية من الإعاقة الأساليب والوسائل"، ط1، دار الزهراء: الرياض.
- "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، تم استرجاعها في 2015/2/15، على رابط الأمم المتحدة <http://www.un.org/arabic/disabilities/default.asp?navid=14&pid=655>
- اشتيوي، عواطف.(2007). "الاتجاهات نحو الأطفال المعاقين عبر التاريخ، مركز جنزور"، تم استرجاعه في 2015/2/10 على الرابط <http://kenanaonline.com/users/osamatrbawy/posts/140349>
- الجريدة الرسمية. (2007). العدد 2612، " قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (31)، عمان، الأردن.
- <http://www.pm.gov.jo/DWWebClient/IntegrationViewer.aspx?DWSubSession=106>
- الخطيب، عاكف، (2012) "مقدمة في التربية الخاصة"، ب ط ، عمان، الأردن .
- الخطيب، عاكف.(2009). اتجاهات أفراد المجتمع نحو الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة، تم استرجاعه في 2015/1/7 على الرابط <http://www.gulfkids.com/vb/showthread.php?t=7704>
- الغزو، عماد، ودودين، حمزة. (2004). " اتجاهات الطلاب في الكليات التي تزود المدارس بالمعلمين نحو الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الأردن والإمارات العربية المتحدة .
- السيد، محمد عبد الرحمن. (2007). " صحافة المعاقين في دول الخليج العربية"، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة"، قطر، بحث مقدم للملتقى السبع للجمعية الخليجية للإعاقة ، البحرين، http://www.gulfdisability.com/pdf/M7_B3.pdf تاريخ 2015-2-14.

- الشخص، عبد العزيز. (2001). " أثر المعلومات في تغيير الاتجاهات نحو المعاقين"، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، العدد (1)، المجلد (2)، الرياض.
- القرني، علي بن شويل، (2007) "اتجاهات الإعلاميين السعوديين نحو ذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة مسحية عن الصورة والاهتمامات في وسائل الإعلام السعودية"، جامعة الملك سعود، الرياض ، قدمت للملتقى السابع للجمعية الخليجية للإعاقة، البحرين.
- القصاص، محمد مهدي. (2003) . "التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة"، المنصورة، مصر ،
- تم استرجاعه في 2015/2/15 على الرابط
http://www.gulfkids.com/pdf/Social_empowerment.pdf
- القذافي، محمد رمضان. (1988). "سيكولوجية الإعاقة"، الدار العربية للكتاب: الجماهيرية الليبية.
- المطيري، ثنوا مزيد، وعبد الله ، مروة حسين. (2014). " اتجاهات معلمي التربية الخاصة والمرشدين النفسيين نحو سبل الرعاية الملائمة للموهوبين من ذوي الإعاقة البصرية" ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للموهوبين والمتفوقين، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان، (2008)، تحليل مضمون الصحف اليومية الأردنية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، عمان
- المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. (2010). "الإستراتيجية الوطنية للإعاقة خطط العمل للمرحلة الثانية (2010-2015)، عمان، الأردن / <http://hcd.gov.jo/ar/content/>
- المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، (2007). "الإستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين (2007-2015)، عمان، الأردن.
- حباب، علي حسين، وعبد الله ، عثمان، اتجاهات المدراء والمعلمين نحو دمج المعاقين في الصفوف العادية، (2005)، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (2)، المجلد (5)
- خير الدين، علي عويس. (1988). " دليل البحث العلمي" ، دار الفكر العربي: القاهرة.
- جهاد التركي، وأبو لطيفة، شادي. (2009). " قانون حقوق الأشخاص المعوقين بين النظرية والتطبيق"، جامعة الطفيلة التقنية الأردن، المكتبة الالكترونية، أطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة www.gulfkids.com

- سرحان، نظمية. (2006). " الخدمة الاجتماعية المعاصرة " ، مجموعة النيل العربية: القاهرة .
- طعيمة، فوزي، والبطش، محمد. (1984). " اتجاهات ومفاهيم الوالدين حول الإعاقة العقلية بالأردن "، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، العدد (6) المجلد (11) كانون الثاني، عمان.
- طشوش رامي، والخزاعلة، احمد. (2011). " اتجاهات طلاب كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم نحو المعاقين "، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 122، السعودية .
- عبد الله، عثمان عبدو. (1998). " اتجاهات معلمي المدارس الأساسية ومديريها نحو دمج المعاقين في التعليم العالي "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين
- زهران، حامد عبد السلام . (1982). " علم النفس الاجتماعي " ، ط7، عالم الكتاب: القاهرة ، مصر

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. Chen, Roy K., (2002) "*Attitudes toward people with disabilities in the Social Context of Dating and Marriage: A Comparison of American, Taiwanese and Singaporean College Students*", National Rehabilitation Association, Michigan State University, Office of Rehabilitation & Disability Studies, <http://cirrie.buffalo.edu/database/21273/>
2. Colgston, John, "*Disability Coverage in American Newspapers*", in Nelson, Jack (ed.), *The Disabled, the Media and the Information Age*, Westport, Connecticut, London: Greenwood Press, p. 47
3. Mamboleo, George Isaboke. (2009). "*Predictors of attitudes toward disability and employment policy issues among undergraduate students at the University of Nairobi*" . , The University of Arizona
in Media", *Stirling Media Research "Disability(2003)*. Roper, Lynne, 4
Institute, www.mediaed.org.uk
5. Ziegler, Jassica, (2001). "*A Critical Analysis of the Literature Surrounding Attitudes Toward People with Disability*", A Research Paper for Master of Science, University of Wisconsin